

التقشف والازمة العراقية المستدامة



د . حسين جابر الخاقاني

قبل ايام حذر وزير المالية العراقي الدكتور علي علاوي ، من أن الاقتصاد العراقي قد يواجه صدمات لن يكون قادراً على معالجتها ما لم تبني الحكومة إجراءات إصلاحية خلال أقل من عام ، مؤكداً أنه سيتعين على 40 مليون عراقي أن يخضعوا لسياسة تقشف مشددة قد تستمر "لعامين". وقال إن الإصلاح أمر ضروري ، وإذا لم نعدل الأمور خلال هذه السنة ، ربما نواجه صدمات لن نكون قادرين على معالجتها . وبذلك يشير معالي الوزير الى سياسة جديدة تختلف كلياً عن سياسات الانفاق الواسع الذي اعتمدهت الحكومات السابقة مع الحاجة الماسة للإصلاح . فما المقصود بسياسة التقشف ، وما الذي يتطلب من الحكومة القيام به ؟

مفهوم التقشف

التقشف لغة يعني التقتير والاكتفاء بما هو ضروري وترك الاسراف ، ومن الجانب الاقتصادي يعني وجود وضع اقتصادي صعب ناجم عن تخفيض الحكومة لنفقاتها . ويطلق عليه بالإنكليزية **Austerity** ويعني مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة لتخفيض عجز الموازنة من خلال تخفيض الانفاق العام وتعظيم الايرادات العامة للدولة . ويحدث عندما تتقلص الفجوة بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية .

أنواع التقشف

هناك ثلاثة أنواع أساسية من تدابير التقشف يمكن تمييزها :
الأول : يركز على توليد الإيرادات (ضرائب بنسب أعلى) وغالباً ما يدعم المزيد من الإنفاق الحكومي، والهدف منه هو تحفيز النمو من خلال الإنفاق والحصول على الفوائد من خلال الضرائب.
الثاني : يسمى في بعض الأحيان نموذج أنجيلا ميركل – المستشار الألمانية – ويركز على رفع الضرائب مع حذف الوظائف الحكومية غير الأساسية.
الثالث : يتميز بـضرائب أقل وإنفاق حكومي أقل ، وهو التقشف المفضل لدعاة السوق الحرة.

دواعي استخدام سياسة التقشف

ان الدول التي تتبع هذه السياسة عادة ما تكون تحت تأثير الركود الاقتصادي ، أو تحت وطأة ديون خارجية تثقل كاهل الاقتصاد وتحد من نموه ، أو ارتفاع في عجز الموازنة . فتلجأ الى سياسة ضغط النفقات العامة لتخفيض العجز وتخفيض حاجتها للاقتراض ، ويحول عبئ التمويل الى الافراد . وهذه السياسة تلقى تأييداً من رجال الاعمال كونه يعزز التنافسية في الاقتصاد ويحسن بيئة الاعمال التي يولدها انسحاب الحكومة

(من خلال التقشف) من منافسة القطاع الخاص وتخفيض المزاخمة في طلب رؤوس الاموال من المصارف و تقديم السلع والخدمات .

تأثير السياسة الضريبية

اختلف الاقتصاديون حول تأثير السياسة الضريبية على الميزانية الحكومية ، فمنهم من يرى بأن تخفيض الضرائب بشكل استراتيجي من شأنه أن يحفز النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى المزيد من الإيرادات. وهذا ما بينه مستشار رونالد ريغان السابق آرثر لافر . وهذا ما اعتمد في الولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس ريغان .

ومنهم من يرى أن رفع الضرائب سيؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية . وقد تبنت العديد من البلدان الأوروبية هذا الرأي . فعلى سبيل المثال زادت اليونان معدلات ضريبة القيمة المضافة (VAT) في عام 2010 إلى 23% وفرضت تعرفه إضافية بنسبة 10% على السيارات المستوردة . ورفعت معدلات ضريبة الدخل على جداول الدخل الأعلى، وتم فرض العديد من الضرائب الجديدة على الممتلكات.

الإنفاق الحكومي والتقشف

يتخذ الإنفاق الحكومي أشكال عديدة كالمنح والإعانات وإعادة توزيع الثروة والدفع مقابل الخدمات الحكومية ، توفير الدفاع والامن الوطني ، ومزايا الموظفين الحكوميين ، والمساعدات الخارجية .. الخ . لذا أي تخفيض في الإنفاق هو إجراء تقشفي بحكم الواقع.

وقد يتضمن برنامج التقشف في أبسط صورته واحداً أو أكثر من إجراءات التقشف التالية :

- تجميد التوظيف الحكومي وتسريح العمال الحكوميين.
- خفض أو تجميد في رواتب ومزايا موظفي الحكومة.
- تخفيض أو إلغاء الخدمات الحكومية بشكل مؤقت أو دائم.
- تخفيضات التقاعد الحكومية وإصلاح التقاعد.
- قد يتم تخفيض الفائدة على الأوراق المالية الحكومية الصادرة حديثاً مما يجعل هذه الاستثمارات أقل جاذبية للمستثمرين، ولكن تقلل التزامات الفائدة الحكومية.
- تخفيضات لبرامج الإنفاق الحكومي المخطط لها مسبقاً مثل بناء وإصلاح البنية التحتية والرعاية الصحية ومزايا المحاربين القدامى.
- زيادة الضرائب، بما في ذلك الدخل والشركات والممتلكات والمبيعات وضرائب أرباح رأس المال.
- تقنين السلع الأساسية وقيود السفر والإيفاد وتجميد الأسعار وغيرها من الضوابط الاقتصادية .
- توسيع دائرة الاستثمارات التي تساعد على زيادة الإنتاجية ويكون ذلك عبر فتح مجالات للاستثمار وتوجيه دعوات للمستثمرين حول العالم للاستثمار داخل البلاد وبدون ضرائب وبتسهيلات عديدة لفترة ما، ويكون الغرض من ذلك تقليل حجم البطالة وتنشيط العملة الصعبة.

متى تستخدم سياسة التقشف ؟

يعتقد مؤيدو سياسة التقشف ان التأثير الايجابي سيتحقق من خلال قيادة القطاع الخاص للنمو الاقتصادي بعد تقليص دور الحكومة الإنفاقي والذي سيؤدي الى تحسين النشاط الاقتصادي وتزايد قدرة القطاع الخاص على دفع الضرائب بشكل أفضل وبالتالي تخفيض عجز الموازنة وتخفيض الدين العام . وبالتالي هم يعتقدون ان فترة الركود الاقتصادي هي الفترة الملائمة لتطبيق هذه السياسة .

هذا الرأي خالفه جون ماينارد كينز، أحد الأبياء المؤسسين لعلم الاقتصاد الحديث ، فقد كتب عام 1937، بأن الوقت المناسب لإعتماد سياسة التقشف في الخزينة العامة هو حدوث " الطفرة الاقتصادية " وليس الركود . والسبب في ذلك هو ان الركود يحدث إذا ما تجاوز الادخار الاستثمار وانخفض الطلب الكلي ، وبالتالي يكون علاجه بتوسيع الانفاق الاستثماري لتحفيز الطلب الكلي . أما الطفرة الاقتصادية ، فتعني تضخم الانفاق العام وارتفاع الاجور المؤدي الى عجز الموازنة العامة . يرى كينز أن التقشف يكون فعالاً في حالة الطفرة الاقتصادية ، إذ يستطيع الأفراد تحمل دفع حجم أكبر من الضرائب وتحمل تخفيض الدعم – بسبب كون الرواتب والأجور مرتفعة – وهنا سوف يساعد التقشف على تحقيق وفرة في المالية العامة. وبذلك يكون التقشف هو الحل المناسب لتحقيق فائض مالي وكبح جماح التضخم .

في دراسة أجراها إستاذان من جامعة هارفارد هما (كارمن راينهارت و كينيث روجوف) تحت عنوان "النمو في زمن الديون" ، وجدا بأنه تقريباً في كل البلدان التي عانت عجزاً في الميزانية بعد تحطم الأسواق بين عامي 2007-2009، فإنها لم تتحول إلى التقشف إلا في عام 2010، بهدف استئناف النمو الاقتصادي . فالوقائع تبين مراراً وتكراراً أن التقشف فشل في تعزيز النمو، وان خفض الإنفاق ألحق ضرراً أكبر على الاقتصادات الضعيفة على نقيض ما توقعه صناعات السياسات.

نتائج التقشف الاقتصادي

◆ **النتائج الايجابية :** قد يقود التقشف الاقتصادي إلى نتائج إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي ، أبرزها تخفيض عجز الموازنة العامة ، وتخفيض الدين العام ، وتشجيع للقطاع الخاص - الذي يتوقف على عوامل أخرى بجانب عدم مزاحمة الحكومة-

◆ **النتائج السلبية :** وأهمها ما يلي:

1 - ارتفاع تضخم الأسعار: إن رفع دعم الدولة عن السلع والخدمات الأساسية يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعارها ، وارتفاع أسعار السلع الأخرى التي تعتمد على السلع المدعومة في تكلفتها. فرفع الدعم عن أسعار مثل الوقود تؤدي إلى ارتفاع أسعار خدمات النقل والمواصلات، وارتفاع أسعار الكهرباء تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المصانع وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتها.

2 - انخفاض مستوى الأجور الحقيقية : الأجر الحقيقي هو ناتج قسمة الأجر النقدي على مستوى التضخم ، وان تخفيض الرواتب والمخصصات مع بقاء التضخم سيقلل من مستوى الأجر الحقيقي وبذلك تتراجع القدرة الشرائية للأفراد ، بمعنى قلة حجم السلع والخدمات التي يستطيع الأفراد شراؤها.

3 - ارتفاع البطالة : تقود الإجراءات التقشفية إلى إيقاف التعيين وتسريح عدد من العاملين داخل القطاع العام ، في حين يقود ارتفاع تكلفة الإنتاج (الناتج عن ارتفاع الأسعار) إلى تقليل فرص التوظيف داخل القطاع الخاص .

4 - ارتفاع اللا مساواة : أن اجراءات التقشف الاقتصادي تضر بشكل مباشر بالطبقة الوسطى التي لا يمكن أن تنتقل من وظائفها بسهولة . وهي الطبقة الأوسع والأكثر تحملاً، فهي تشكل النسبة الأكبر من دافعي الضرائب ، ويزداد الفقراء فقراً. وتحاول الحكومة في هذه الحالة تطوير برامج مالية لدعم الفقراء وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي .

5 - تراجع الطلب الكلي : طبقاً لنظرية كينز ، فإن الطلب الكلي له أهمية في دفع النمو الاقتصادي ، وبطبيعة الحال فإن تراجع القدرة الشرائية للمواطنين بالتوازي مع انخفاض الإنفاق العام للحكومة يقودان إلى تراجع الطلب الكلي، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى الدخول في حالة من الركود الاقتصادي.

الواقع العراقي والتكشف

ان الحاجة الى التكشف بدأت منذ عدة سنوات ، حيث بدأت بوادر الضعف وتزايد المديونية الخارجية وتزايد اعتماد الحكومة على واردات النفط ، واهمال واضح بقصد اودون قصد للقطاع الزراعي والصناعي حتى اصبحت الكثير من المنشآت الحكومية عبئاً على الموازنة العامة ، اضافة الى تزايد التعيينات لدى الحكومة لأسباب غير اقتصادية اقتضتها المنافسات السياسية مما ضخم من حجم الحكومة الى الحد الذي أرهق موازنتها السنوية بالقروض الخارجية والداخلية وهي قروض في غالبيتها استهلاكية استخدمت لسد عجز الموازنة . ولم يتم الالتفات الى صلب المشكلة رغم دعوات الصحاب الاختصاص والخبراء حتى تفاقمت واصبح لزاماً على الحكومة القيام بالإجراءات الفورية السريعة لتلافي انهيار الاقتصاد .

ان حاجة الحكومة لإجراءات التكشف التي أعلنها وزير المالية تأتي بسبب شحة الموارد المالية اللازمة لتغطية الجزء الاعظم من الانفاق الجاري والمتمثل برواتب الموظفين ونفقات الرعاية الاجتماعية وبعض النفقات التشغيلية ، وهي معتمدة على عائدات بيع النفط الخام بنسبة تزيد عن 95% ، كما ان الضرائب التي ستفرض على شرائح من الموظفين والمتقاعدين سوف لن تزيد الايرادات العامة سوى بنسبة بسيطة .

كما ان التمويل عن طريق القروض الخارجية قد لا يسد الحاجة المطلوبة ، لكون المقرضين الاساسيين كصندوق النقد الدولي وغيره يطالبون بسداد قروض استحوذت اقساطها وفوائدها ولم تتمكن الحكومة من تغطية تلك الالتزامات في موازنتها – لاعتمادها على ريع النفط الذي هبط بشكل كبير منذ الربع الاول من هذه السنة ولا يؤمل خلال السنة الحالية ان يصل سعر البرميل الى المستوى المريح بحدود 60 دولاراً او اكثر – مما يعني استمرار تراكم الديون الخارجية وخدماتها وتفاقمها والوصول الى حالة العجز في السداد .

اما الاقتراض الداخلي فهو في حقيقته تقييد لقدرة المصارف على الاقراض الاستثماري . وهذا له اثار سلبية على النشاط الصناعي والزراعي الذي يفترض ان ينمو ليتمكن من دعم الناتج المحلي وتزداد قدرته على دفع الضرائب .

وستكون سياسة التكشف ناجحة فيما اذا رافقتها اجراءات من شأنها توسيع القاعدة الانتاجية والاستفادة من الامكانيات الاقتصادية المحلية الزراعية والصناعية لتكوين دخول من تلك الامكانيات تعوض النقص الحاصل في ايرادات النفط وتخفف من حجم البطالة .

ولعل التركيز على صناعة تكرير النفط وتصدير برميل الوقود بأنواعه سيكون أكثر نفعاً وأعلى سعراً من برميل النفط الخام . كما ان تسييل الغاز المصاحب للنفط واستخدامه محلياً لتشغيل مولدات الكهرباء وللإستخدام المنزلي وتصديره أفضل بكثير من حرقه وتلويث البيئة وتعويضه بغاز مستورد . كما ان مساعدة المواطن لتقنين مشترياته وعدم هدر دخله على السلع المستوردة خاصة السلع الزراعية وما يتعلق بها من منتجات صناعية وبعض الصناعات التحويلية فسيكون مفيداً لتعزيز التراكم الرأسمالي .

نحن لا نتطلع من سياسة التكشف الى تسديد الرواتب فحسب ، وانما نتطلع الى القيام بإجراءات عملية لتخفيض الدين العام الداخلي والخارجي وجذب مستثمرين للعراق في مشاريع زراعية وصناعة تحويلية رائدة وتحقيق اكتفاء ذاتي في اغلب الاحتياجات الأساسية مع تحقيق نسبة نمو واضحة .

د . حسين جابر الخافاني / دكتوراه اقتصاد

huseinjaber@yahoo.com